الباب السادس

مجتمع المخابرات الأمريكى

(حلقة القوة)

الفصل العشرون

البيت الأبيض الأمريكى The White House

الفصل الحادى والعشرون

مجلس الأمن القومى National Security Council (NIC)

الفصل الثانى والعشرون

نظام الأمن الداخلى الجديد

Homeland Security System

obeikandi.com

obeikandl.com

الفصل العشرون

البيت الأبيض الأمريكى

The White House

أجهزة المخابرات الأمريكية

obeikan.com

obeikandl.com

البيت الأبيض الأمريكى

من المعلوم أن رئيس الولايات المتحدة تحت سيطرته جهاز ضخم من المدنيين والعسكريين، وذلك لتنفيذ الآلاف من المهام والقوانين والتوجيهات، وهو كأى رئيس دولة فى العالم يحتاج إلى أن يعلم بدقة مدى نجاح جهازه التنفيذى فى أعماله.

ونتيجة لذلك فإن حجم المعلومات التى يجب أن يعلمها الرئيس كثيرة جدا ومتنوعة، مع مراعاة ألاّ يغرق الرئيس فى متاهات هذه المعلومات ضخمة الحجم والمتدفقة كل دقيقة وخصوصًا فى أوقات تكون المسئولية كبيرة للغاية، وإذا لم يُبَلغ الرئيس فورا فقد تحدث كارثة مثلما حدث قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. فقد قيل إنه كان هناك إنذار بوقوع عمل إرهابى كبير[1] داخل الولايات المتحدة، ولم يعرف حتى الآن على وجه الدقة ماذا كان الإنذار؟ وهل كان يحوى فعلاً ما يشكل إنذارًا ولماذا لم يعلن هذا الإنذار؟ وهذه كلها أمور سوف يمضى وقت طويل قبل أن تعلن خاصة مع الملابسات الكثيرة والغموض الذى لم يزل يكتنف التحقيقات المحيطة بأحداث الحادى عشر من سبتمبر.

وإلى جانب الرئيس يوجد تشكيل الإدارة الأمريكية أو الجهاز التنفيذى للرئيس والمشكل من الوزراء، ثم المكتب التنفيذى للرئيس والذى يعاونه فى إدارة شئون البلاد، وضمان تدفق المعلومات خصوصًا ما يتعلق منها بالمخابرات وأجهزة الأمن.

المكتب التنفيذى للرئيس الأمريكى

The Executive Office Of The President

Council of Economic	١ – مجلس مستشارى الاقتصاد.
Council of Environmental Quality	٢ – مجلس نوعية البيئة.
Domestic Policy Council	٣ – مجلس السياسة المحلية.
National Economic Council	٤ – مجلس الاقتصاد القومى.
Office of Management and Budget (OMB)	٥ – مكتب الإدارة والميزانية

---

(1)Press Briefing by National Security Advisor Dr. Condoleezza Rice, office of the press Secretary, White House, May 16, 2002.

٦ -مكتب الإدارة Office of Administration

٧ – مكتب الأعمال التطوعية للمجتمع.

Office of Faith – Based and Community Initiatives

٨ -فيلق الحرية الأمريكى USA Freedom Corps

٩ – مجلس سياسة العلوم والتكنولوجيا

Office of Science and Technology Policy

١٠ – مكتب سياسة المساعدات القومية Office of National AIDS Policy

١١ – المكتب القومى لسياسة الرقابة على العقاقير

Office of National Drug Control Policy

١٢ – مكتب مسئولى تجارة الولايات المتحدة

Office of U.S Trade Representative

١٣ – المكتب العسكرى للبيت الأبيض White House Military Office

١٤ – مجلس مستشارى الرئيس للمخابرات الأجنبية

President's Foreign Intelligence Advisory Board

١٥ – مجلس الأمن القومى National Security Council (NIC)

١٦ – مكتب الأمن الداخلى Office of Homeland Security (OHS)

وسوف يتم استعراض عدد من تلك المكاتب التنفيذية التخصصية مما لها ارتباط بنظم المخابرات والأمن مثل:

(أ) مكتب الإدارة والميزانية.

(ب) مكتب الإدارة.

(جـ) المكتب العسكرى.

(د) مجلس مستشارى الرئيس للمخابرات الأجنبية.

ثم سنورد فصولاً لكل من مجلس الأمن القومى، ومكتب الأمن الداخلى.

(أ) مكتب الإدارة والميزانية[1] : Office of Management Budget (OMB)

يعتبر هذا المكتب وكالة البيت الأبيض لفحص ومراجعة نفقات جميع الدوائر الحكومية بما فى ذلك مجتمع المخابرات الأمريكى.

ورئيس هذا المكتب عضو فى مجلس الأمن القومى، وله صلاحيات واسعة فى تعديل أو إلغاء أية برامج بأكملها، ويتبع هذا المكتب الرئيس مباشرة، ويتم تكليف مسئولى الحسابات فى هذا المكتب بالتفتيش المالى على كل وكالات المخابرات والأمن فى الولايات المتحدة، وتقدم تقارير دورية للرئيس مباشرة عن نتائج الفحص والتفتيش.

(ب) مكتب الإدارة Office of Administration

تم إنشاء مكتب الإدارة للبيت الأبيض الأمريكى بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٧، ومهمته الإشراف وتقديم الخدمات المعاونة لكافة المكاتب التنفيذية للبيت الأبيض، بالإضافة لتقديم الخدمات للرئيس فيما يكلفه به من أعمال.

وتشمل مهام هذا المكتب مجالات الإدارة، والمعاونة بتكنولوجيا المعلومات، ومركز الأبحاث، والمكتبة، ونظم الأمن بالبيت الأبيض، كما أن المكتب هو المسئول عن توفير المعلومات عن الأعمال واللقاءات والأنشطة الخاصة بالرئيس، وإعلانها للرأى العام ولمن يطلبها وذلك طبقًا لقانون حرية المعلومات Freedom Of Information Act (FOIA) .

(جـ) المكتب العسكرى للبيت الأبيض White House Military Office (WHMO)

يرأس المكتب مساعد الرئيس التنفيذى للمكتب العسكرى للبيت الأبيض. وهو المختص بشئون اتصالات الرئيس بوزارة الدفاع وكافة الموضوعات المتعلقة بالقوات المسلحة.

ويدخل فى اختصاص هذا المكتب التأكد من أن مطالب البيت الأبيض من وزارة الدفاع تنفذ، وتحقيق أعلى مستوى أداء لكافة التعليمات التى تصدر من الرئيس لوزارة الدفاع. بالإضافة إلى تواجد عناصر من القوات المسلحة فى المكتب تكلف بمهام خاصة بالرئيس وذات طبيعة حساسة مثل:

---

(1)NSCID No. 1, Basic Duties and Responsibilities, Feb 17, 1982. Declassified Documents Reference Service.

(أ) وكالة اتصالات البيت الأبيض.

White House Communications Agency.

(ب) مجموعة طيران الرئيس. Presidential Airlift Group.

(جـ) وكالة المواصلات للبيت الأبيض

White House Transportation Agency.

مجلس استشارى الرئيس للمخابرات الأجنبية: (PFIAB)

President's Foreign Intelligence Advisory Board.

يرجع تاريخ هذا المجلس إلى عام ١٩٥٦، حينما أنشأه الرئيس إيزنهاور باسم «المجلس الاستشارى للرئيس لأنشطة المخابرات الأجنبية» (The President's Board of Consultants on Foreign Intelligence Activities).

وقد تحول إلى اسمه الحالى فى عهد الرئيس كينيدى. وقد خدم هذا المجلس كل الرؤساء حتى الوقت الحاضر فيما عدا الرئيس كارتر.

ويختص هذا المجلس بتزويد الرئيس بالاستشارات حول نوعية وكفاءة ودقة ما يعرض عليه من تقارير المعلومات والتقديرات الخاصة بأنشطة المخابرات والمخابرات المضادة، ومدى المشروعية القانونية لما تقوم به أجهزة المخابرات على اختلاف أنواعها.

والمجلس مكون من ١٦ عضوا يتم اختيارهم بواسطة الرئيس من خارج الحكومة ومن شخصيات مميزة ذوى إنجازات تعكس مدى خبرتهم الواسعة ويتصفون بالحياد والموضوعية، وبذلك فإنهم قادرون على إعطاء الرئيس رؤية مستقلة تماما عن رؤية الأجهزة الحكومية، والحكم على مدى فاعلية أجهزة المخابرات فى تغطية احتياجات الدولة من المخابرات، من حيث النوعية المتفوقة والحجم الكافى أم لا.

وعلى مر أربعة عقود فإن هذا المجلس يعمل فى إطار أهداف الرئيس، وإعطائه الخبرة الدقيقة لإدارة أنشطة المخابرات الأجنبية، وهذه المهمة تعكس الدور الحيوى لمعاونة الرئيس فى تنفيذ التزاماته التنفيذية. فالرئيس يجب أن يكون لديه القدر الكافى والدقيق من المعلومات الموقوتة بشكل مستمر.

وعلى ذلك فإن المجلس يقوم بزيارة أجهزة المخابرات ومقابلة المسئولين عنها ومناقشتهم بهدف التعرف على النواحى الإيجابية والسلبية فى موضوعات جمع

المعلومات وعمليات تحليلها، وإزالة أية ازدواجية موجودة بين الأجهزة حينما تعمل جميعها أحيانا فى نفس الموضوعات، ولأنه فى كثير من الأحيان ، وحينما تعمل أجهزة المخابرات فى موضوع واحد ، فقد ينشأ عن ذلك ما يسمى علميا (الضوضاء)[1] والتى غالبا ما تكون على درجة عالية من الخطورة على صناعة القرار.

هذا بالإضافة إلى التأكد من أن كافة برامج المخابرات يتم تنفيذها بأفضل ما هو متوفر من العقول البشرية والتكنولوجيا. كل ذلك يتم بحرية واستقلالية .

ويتمتع أعضاء هذا المكتب بثقة الرئيس، مما يمكنهم من معرفة كل الأمور فى مجتمع المخابرات. فيكون حكمهم على الأمور بدقة شديدة، بالإضافة لمقترحاتهم بخصوص إضافة أى تطوير يلزم لمجابهة أية تحديات وتهديدات جديدة.

---

(1) Roy Godson. Intelligence Requirment For the 1980's Analysis and Estimates: Covert Action.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الحادى والعشرون

مجلس الأمن القومى (NSC)

National Security Council

obeikandl.com

obeikandl.com

مجلس الأمن القومى

تم تشكيل مجلس الأمن القومى الأمريكى ولأول مرة فى عهد الرئيس ترومان وذلك بصدور قانون الأمن القومى الأمريكى فى ٢٦ يوليو ١٩٤٧. وحددت مهمته بشكل عام فى القانون بأن يقوم بتقديم المشورة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى الموضوعات المحلية و الخارجية والعسكرية والاقتصادية والمرتبطة بالأمن القومى. على أن يقوم مجلس الأمن القومى بتقدير الأخطار المحتملة للدولة وأن يقدم تقريرا للرئيس بذلك.

وقد شهدت فترة الرئيس ترومان (١٩٤٧ - ١٩٥٣). توسعًا كبيرا فى مهام المجلس خاصة فى مجال العمليات المغطاة، وذلك لمعاونة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث حتمت الأحداث قيام حلف الناتو ثم تشكيل حلف وارسو فى مواجهته. وبدأت طلبات التواجد العسكرى الأمريكى تزداد فى أوروبا. كما قدمت وزارة الخارجية الأمريكية الكثير من الاقتراحات للتوسع إلى حد كبير فى المهام والمسئوليات لتشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه العالم.

وقد اختلفت الرؤية من حيث المهام والمسئوليات وذلك طبقًا لاحتياجات الرئيس فى كل فترة رئاسة جديدة، وأيضا طبقًا للموقف العالمى خلالها.

وسنعرض فيما يلى تشكيل ومهام مجلس الأمن القومى الأمريكى فى فترة الرئاسة الحالية للرئيس جورج بوش الابن .

التشكيل الجديد لمجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC)

فى ١٣ فبراير ٢٠٠١ وقع الرئيس بوش[١] أول قرار له فيما يخص الأمن القومى، وهو التشكيل الجديد لمجلس الأمن القومى، وقد تم تشكيله من ٤٠ عضوًا على الوجه الآتى:

١ نائب الرئيس.

٢ - وزير الخارجية.

٣ وزير الخزانة.

---

(١) أنظر الأمر التنفيذى (الملحق أ) .

٤- وزير الدفاع.

٥- النائب العام.

٦- وزير الزراعة.

٧- وزير التجارة.

٨- وزير الصحة.

٩- وزير النقل.

١٠- وزير الطاقة.

١١- مدير وكالة حماية البيئة.

١٢- مدير مكتب الإدارة والميزانية.

١٣- ممثل تجارة الولايات المتحدة.

١٤- رئيس مجلس مستشارى الاقتصاد.

١٥- رئيس رقابة تهريب المخدرات.

١٦- رئيس أركان الرئيس.

١٧- رئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA)

١٨- رئيس الإدارة الفيدرالية للطوارئ.

١٩- مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى.

٢٠- مساعد الرئيس لمجلس الرئيس للسياسة الاقتصادية.

٢١- رئيس أركان ومساعد نائب الرئيس لشئون الأمن القومى.

٢٢- رئيس مكتب العلوم والتكنولوجية.

٢٣- رئيس مجلس محافظى الاحتياطى الفيدرالى.

٢٤- رئيس مجلس نوعية البيئة.

٢٥- رئيس بنك الاستيراد والتصدير.

٢٦- رئيس أركان القوات المسلحة المشتركة.

٢٧- قائد حرس السواحل.

٢٨- مدير ادارة القضاء.

٢٩- رئيس لجنة النظم النووية.

obeikandl.com

٣٠ - رئيس فيلق السلام.

٣١ - رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI)

٣٢ – رئيس وكالة الأمن القومى (NSA)

٣٣ - رئيس وكالة مخابرات الدفاع (DIA)

٣٤ – رئيس مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار.

٣٥ – رئيس لجنة الاتصالات القومية.

٣٦ – رئيس إدارة الجمارك.

٣٧ – مدير إدارة مكافحة تهريب المخدرات.

٣٨ – رئيس مجلس مستشارى الرئيس للمخابرات الأجنبية.

٣٩ – رئيس أرشيف الولايات المتحدة.

٤٠ – رئيس مكتب تأمين المعلومات.

ويمثل هذا المجلس الأداة الرئيسية[1] للرئيس الأمريكى فى إدارة شئون الأمن القومى للدولة، ومتابعة قرارات الرئيس وكافة الاتصالات بشأنها وفيما يخص سياسات الأمن القومى للولايات المتحدة. بالإضافة لشئون الدفاع عن الولايات المتحدة وحماية النظام الدستورى للحكومة، ومصالحها القومية فى كل أنحاء العالم.

ويختص مجلس الأمن القومى أيضا بالمشورة والمعاونة فى تكامل كل أوجه موضوعات الأمن القومى التى تؤثر على الولايات المتحدة، المحلية والخارجية والعسكرية والاقتصادية المرتبطة بمجلس الاقتصاد القومى. كما أن نظم عمل مجلس الأمن القومى تضمن تنسيق جهود الإدارات التنفيذية والوكالات التابعة لها وذلك لتنفيذ كل ما يتم إقراره من سياسات الأمن القومى.

ويقوم نائب الرئيس بإدارة جلسات مجلس الأمن القومى فى حالة غياب الرئيس وفى حدود توجيهات الرئيس، كما أن كل أعضاء مجلس الأمن القومى مدعوون للاشتراك فى إعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى وعليه تحضير تلك الموضوعات وكل الوثائق المطلوبة والمكملة للموضوع

---

(1) Organization of the National Security Council System – The White House. Washington. NSPD 1. 13 Feb 2001.

لكافة أعضاء المجلس. وفى حالة مناقشة موضوعات تخص الاقتصاد الدولى فإن مساعد الرئيس للشئون الاقتصادية يشترك أيضا فى إعداد وتحضير تلك الاجتماعات.

ويشكل مجلس الأمن القومى لجنة تنفيذية تعمل بصفة مستمرة (حكومة مصغرة) لمتابعة تنفيذ الموضوعات التى لها تأثير على الأمن القومى. وللمجلس أن يعقد لجانا فرعية تخصصية لمناقشة بعض الموضوعات، وله أن يدعو كافة المتخصصين حول موضوع معين لمناقشته ويمكن أن يحضر الرئيس أو نائبة تلك الاجتماعات الفرعية.

ويختص مجلس الأمن القومى أيضا بإدارة خطط تنفيذية لسياسات الأمن القومى مع كافة الأجهزة والوكالات بالدولة، (يومًا بيوم) وذلك لضمان تكامل التنسيق التنفيذى لسياسة الأمن القومى.

كما أنه يقدم التحليلات لكافة الاعتبارات التنفيذية لكل المختصين ليتم التأكد من أنه يتم الاستجابة التامة لكل ما يصدر من قرارات يصدرها الرئيس.

وتشكل ٦ لجان جغرافية تخصصية لكل أقاليم العالم ، برئاسة مساعد وزير الخارجية على النحو التالى:

(أ) أوروبا والأوروآسيوى.	(ب) غرب همباشير.
(جـ) شرق آسيا.	(د) الشرق الأدنى.
(هـ) شمال أفريقيا.	(و) أفريقيا.

كما تُشكل أيضا لجان تخصصية برئاسة أحد أعضاء المجلس أو خبير شئون التخصص الذى تعمل فيه هذه اللجنة:

١ - **لجنة استراتيجية الدفاع والتخطيط وبناء القوات**

(برئاسة وزير الدفاع)

٢ - **لجنة المخابرات والمخابرات المضادة**

(برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى)

٣ - **لجنة مقاومة الإرهاب والاستعدادات القومية**

(برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى)

٤ - لجنة العلاقات الدولية والمساعدات الإنسانية

(برئاسة وزير الخارجية)

٥ - لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمليات الدولية

(برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى)

٦ - لجنة الاقتصاد الدولي

(برئاسة وزير الخزانة)

٧ - لجنة البيئة العالمية

(برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى،

ويعاونه مساعد الرئيس للسياسة الاقتصادية)

٨ - لجنة التحول الاقتصادى

(برئاسة مساعد الرئيس للشئون الاقتصادية)

٩ - لجنة الرقابة على التسلح

(برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى)

١٠ - لجنة انتشار الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة والدفاع عن الأمن الداخلى للبلاد

(برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى)

١١ - لجنة التسجيل وتأمين المعلومات

(برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى)

من العرض السابق لنواحى التخصصات العريضة والشاملة لكل أوجه النشاط باختلاف أنواعه – للارتباط الوثيق بينهما فى مفهوم الأمن القومى، – قد يبدوا للبعض أن مفهوم الأمن القومى ينحصر فقط فى النواحى العسكرية أو المخابرات أو الأمن العام أوالشرطة وخلافة، وهذا يعد مفهوما قديما وقبل أن تتطور وتتعقد مناحى الحياة وتتشابك المصالح. فقد أصبح مفهوم الأمن القومى الحديث مرتبطا ببناء القوة القومية للدولة الحديثة والتى تتكون أساسا من مجموعة من القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية

والعسكرية وهى كلها متوازنة ومتكاملة مع بعضها البعض، فلا يجوز الاهتمام بالقوة العسكرية دون الاهتمام بالقوة الاقتصادية لأن معنى ذلك عدم تقدم وازدهار المجتمع المدنى مما يؤدى إلى مشاكل اجتماعية ويترتب على ذلك الكثير من التداعيات تؤدى فى النهاية إلى ضعف القوة القومية للدولة وتعريض أمنها القومى للخطر. ومن ثم فإن التوازن الدقيق فى نمو عناصر القوة القومية للدولة بشكل متكامل هو الذى يؤدى فى النهاية إلى اتزان واستقرار الأمن القومى للدولة. لذا فإن أى أخطار تلحق بالقوة الاقتصادية للدولة على سبيل المثال سوف تؤدى بالتالى إلى عدم استقرار باقى عناصر القوة القومية للدولة، وبذلك يمكن القول بأن أى تاثير سلبى على الاقتصاد أو على أى عنصر آخر ينعكس تأثيره السلبى على الأمن القومى للدولة، وهذا يعطى تفسيرًا للشمول الكبير للموضوعات التى يغطيها نطاق مسئوليات مجلس الأمن القومى الأمريكى.

obeikandl.com

صناعة القرار السياسى

حدد الدستور الأمريكى صلاحيات إتخاذ القرار فى الولايات المتحدة فيما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل لا يسمح لأى منهما بالإنفراد أو التعدى على صلاحيات الآخر فى صنع القرار ، كما أن السلطة القضائية هى التى تقوم بالفصل بينهما على الوجه الآتى :

١ - رئيس الولايات المتحدة

يرأس الجهاز التنفيذى السابق الإشارة إليه والذى يعاون الرئيس فى أداء مهامه وتحقيق الاتصال بالكونجرس بمجلسيه، وباقى أجهزة الدولة بكافة أنواعها .

٢ - الكونجرس الأمريكى

يمثل الكونجرس الهيئة الرئيسية فى صناعة القرار و فى مواجهة البيت الأبيض. ويتكون الكونجرس من مجلسين متساويين فى السلطة المخولة لهما من الدستور وبالتالى فيشترط موافقتهما معا لتمرير أى تشريع أو قانون ويتشكل الكونجرس من ا لمجلسين الآتيين:

(أ) مجلس النواب The House

وعدد أعضائه المنتخبين ٤٣٥ عضوًا يمثلون كل الولايات على أساس التوزيع السكانى وبالتالى فإن لكل ولاية عدد من المقاعد يتناسب مع عدد السكان فى الولاية.

(ب) مجلس الشيوخ The Senate

وعدد أعضائه المنتخبين١٠٠ عضوًا يمثلون كل الولايات ولكن بشكل متساوٍ فى المقاعد فلكل ولاية مقعدين مهما بلغ عدد السكان.

وعلى الرغم مما يبدوا من هذا الشكل القانونى المتوازن فى السلطة بين البيت الأبيض والكونجرس، إلا أنه هناك الكثير من المساومات السياسية ولأسباب متعددة أهمها القوى الأخرى والتى لها تأثير قوى للغاية على صناعة القرار مثل :

١ – وسائل الإعلام :

نظرًا لما يتمتع به الإعلام الأمريكى من إمكانيات هائلة فى التأثير على تشكيل المفهوم لدى الرأى العام الأمريكى تجاه القضايا المختلفة، تحول بالتالى إلى قوة ضاغطة ومؤثرة على صناعة القرار سواء داخل الكونجرس أو ا لبيت الأبيض. وقد لا يغيب عن الأذهان (قضية ووترجيت) والتى أدت إلى إستقالة الرئيس نيكسون من منصبه كرئيس للولايات المتحدة. حيث لعبت وسائل الإعلام الدور الأساسى فى كشفها .

٢ – مراكز الأبحاث والدراسات العلمية :

وتلعب تلك المراكز دورا رئيسيا أيضا فى صناعة القرار كنتيجة لما تقدمه من دراسات و أبحاث حول القضايا الهامة و المطروحة للنقاش العام فتقدم الآراء والحلول والكثير من المقترحات والتى يؤخذ بها فى الكثير من الأحيان.

٣ – جماعات المصالح :

وهى تشتمل على ا لتكتلات الاقتصادية والسياسية، والايديولوجية ويمكن القول بأن لها تأثيرا حاسما وفعالا فى صناعة القرار وخصوصا وبشكل خاص فى الكونجرس بمجلسيه، ويشكل اللوبى اليهودى مركز الثقل الرئيسى فى تلك الجماعات والتى تستطيع ممارسة ضغوط متعددة على أعضاء الكونجرس وفى دوائرهم الانتخابية على وجه الخصوص وتستخدم الأدوات المختلفة مثل الإعلام و التمويل المالى للحملات الانتخابية وحرب المعلومات وغير ذلك من ا لطرق والوسائل التى تشكل ضغوطا قومية تُمارس من تلك الجماعات ليأتى ا لقرار فى النهاية منسجما مع مصالحها، وهناك أيضا مساومات سياسية تتم بين الكونجرس والبيت الأبيض فى كثير من الاحيان ودلك نظرا لأن الكونجرس يسيطر على ميزانية البلاد وبالتالى يستطيع أن يحسم الكثير من ا لأمور لصالحه فى ا لنهاية.

الفصل الثانى والعشرون

نظام الأمن الداخلى الجديد

Homeland Security System

obeikandl.com

obeikandl.com

نظام الأمن الداخلى الجديد

أثرت الأحداث الأخيرة فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الكثير من نواحى الحياة فى الولايات المتحدة، مما دعا الرئيس الأمريكى إلى اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار العديد من التوجيهات والأوامر التنفيذية لإنشاء هيئات جديدة، وتعديل الكثير من المهام مع إضافة مهام أخرى تتمشى مع طبيعة العمليات الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة أو قد تتعرض لها مستقبلاً.

فقد تم إنشاء مكتب للأمن الداخلى للولايات المتحدة، وتحديد مهامه. كما أنشئ أيضا مجلس أمن البلاد الداخلى، ووضع مرشد للتأمين الداخلى، وتمت مراجعة قوانين الهجرة وقواعد دخول الأجانب للولايات المتحدة، ووضع قيود عليها بحيث تتحقق من عدم إساءة استخدام أية مميزات وفى نفس الوقت تم إعطاء الحق المطلق لأجهزة الأمن والمخابرات فى اعتقال أو احتجاز أو ترحيل كل من ترى توافر عناصر الاشتباه فيهم.

مكتب الأمن الداخلى للولايات المتحدة[1]

عقب أحداث ١١ سبتمبر، أصدر الرئيس بوش أمرًا تنفيذيا بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٠١، بإنشاء مكتب خاص للأمن الداخلى واستحدث وظيفة جديدة هى مساعد الرئيس لشئون الأمن الداخلى ليكون رئيسًا لهذا المكتب.

وقد حدد الأمر التنفيذى مهام هذا المكتب. ولعل القارئ سوف يلاحظ عند استعراض بعض منها أنها تعكس التخوف من تهديدات أو أنه بالفعل توجد مؤشرات لتهديدات بالغة الخطورة داخل الولايات المتحدة كما سيتضح من استعراض عدد من تلك المهام كالآتى:

إنشاء مكتب للأمن الداخلى Office of Homeland Security (OHS)

مهمته تنظيم وتنفيذ ومتابعة استراتيجية قومية متكاملة لحماية وتأمين الولايات المتحدة من أى هجوم إرهابى داخل البلاد، وعليه أن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتنفيذ تلك المهمة.

---

(1) Executive Order of Establishing Office of Homeland Security and the Homeland Security Council, GEIRGE W. BUSH, The WHITE HOUSE, October 8, 2001.

وتضمن الأمر التنفيذى أن يعمل المكتب من خلال كافة الوكالات والإدارات التنفيذية الفيدرالية والمحلية والكيانات الخاصة، على التأكد من كفاءة الخطط الاستراتيجية الوقائية للاكتشاف والمنع والحماية وسرعة رد الفعل على أن يقوم بمراجعة تلك الخطط الاستراتيجية كلما كان ذلك ضروريًا.

وتُعطى الأسبقية الأولى لجمع وتحليل المعلومات فيما يخص تهديدات الأعمال الإرهابية ضد الولايات المتحدة، والأنشطة الإرهابية لأية جماعات داخل الولايات المتحدة.

كما يتم التنسيق مع مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى لجمع معلومات المخابرات من خارج الولايات المتحدة عن أية تهديدات إرهابية داخل الولايات المتحدة.

ولعل القارئ يلاحظ مما سبق توضيحه أن كافة أجهزة المخابرات الموجودة داخل مجتمع المخابرات لديها نفس المهمة. ولا شك أن هذا الازدواج غير المتعارف عليه أصلاً فى منظومة المخابرات الأمريكية، وتبعية هذه المهمة بالذات للرئيس مباشرة، تعكس تساؤلات حول ما إذا كان هناك شىء ما داخل تلك الأجهزة !.

وتشمل مهمة هذا المكتب أيضا التأكد من أن كل أجهزة ووكالات المخابرات لديها الإمكانيات التكنولوجية المتقدمة والكافية والموارد التى تحقق جمع معلومات المخابرات عن الأنشطة الإرهابية داخل الولايات المتحدة، على أن تعمل بالتنسيق مع مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى، مع توفير كافة المعدات الفنية اللازمة للكشف عن الإمكانيات البيولوجية والكيميائية والإشعاعية. وهذه النقطة تثير التساؤل أيضًا فمن المعلوم أن أجهزة مجتمع المخابرات لديها بالفعل إمكانيات هائلة استطاعت أن تكشف مالدى دول العالم من تلك المواد، فكيف لا تستطيع أن تعمل داخله؟، إلا إذا كان هناك بالفعل تكنولوجيا أكثر تقدمًا موجودة داخل الولايات المتحدة، وهناك استطاعة ما للحصول عليها.

وتضمن القرار التنفيذى أيضا إلزام جميع الأجهزة والوكالات والإدارات العاملة فى مجال المعلومات والمخابرات، بتعميم ما تحصل عليه من معلومات تتعلق بالأنشطة الإرهابية داخل الولايات المتحدة، مع إعطاء الأسبقية الأولى لكافة أجهزة المخابرات على تركيز جهودها على توفير معلومات المخابرات اللازمة للأمن الداخلى، ويلاحظ أن قانون الأمن القومى الأمريكى لعام ١٩٤٧ ينص على ذلك أيضًا مما يقرر التساؤلات السابقة.

وجاء فى القرار أن مكتب الأمن الداخلى مسئول عن التأكد من توافر كافة الاحتياجات الضرورية لمواجهة نتائج الأعمال الإرهابية فى الدولة، ومعالجة النتائج واتخاذ كافة الإجراءات لاستعادة الكفاءة كما كانت قبل الأعمال الإرهابية، على أن تشتمل هذه الإجراءات على إعداد الخطط والتدريب الكامل لعناصر التنفيذ، وسرعة رد الفعل، وكافة النواحى الصحية وتوافر المعدات الطبية والمواد الضرورية والأمصال.

ويتولى هذا المكتب أيضا المعاونة فى إعداد كافة المنظمات غير الحكومية لتكون جاهزة أيضًا للتدخل فى إجراءات رد الفعل المناسب وقت حدوث الأعمال الإرهابية. ووضع الخطط اللازمة لحماية المنشآت الحرجة، المصادر الطبيعية، مصادر الطاقة بأنواعها، المحطات والمعامل النووية، وسائل المواصلات، السكك الحديدية، المطارات، الطائرات الخاصة، الموانئ، الطرق السريعة، الطرق المائية، وتأمينها والسيطرة عليها بشكل كاف، وحماية المنشآت الحرجة والمملوكة للأفراد.

وهذا المكتب هو المكلف باتخاذ الإجراءات الحاسمة لمنع أية اختراقات (للمعامل والمراكز العلمية) والتى تعمل فى مجالات (البيولوجى، الكيميائى، الإشعاعى، النووى) لاحتمالات استخدامها فى العمليات الإرهابية.

وتثير هذه المهمة التساؤل مرة أخرى، فمن المعلوم أن تلك الأماكن ذات الطبيعة الحساسة هى أماكن سرية كما أن هويتها ومجالاتها سرية أيضا واختراقها يتطلب معلومات وإمكانيات لا تتوافر بسهولة.

وتشمل اختصاصات المكتب:

- تنظيم الجهود للاستعادة السريعة لكفاءة أنظمة الاتصالات والمنشآت الحساسة لكى تعود للعمل مرة ثانية بعد مهاجمتها بعناصر إرهابية.

- التنسيق والتعاون مع المجلس الاقتصادى القومى وذلك لسرعة استعادة اتزان الموقف الاقتصادى والأسواق المالية، بعد تنفيذ أية عمليات إرهابية واتخاذ الإجراءات الاقتصادية الفورية لمجابهة الموقف.

- اتخاذ ترتيبات التطهير من أثار استخدام الأسلحة الكيميائية والإشعاعية والبيولوجية، ومعاونة الضحايا وتوفير الرعاية اللازمة لهم.

وأخيرا فقد حدد القرار أن مساعد الرئيس للأمن الداخلى هو المسئول الأساسى عن متابعة وتنفيذ تلك الإجراءات بالتنسيق مع مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى.

مجلس أمن البلاد الداخلى (HSC)
Homeland Security Council

أصدر الرئيس الأمريكى فى ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١، عقب تحليل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أمرًا تنفيذيا[1] بإنشاء هيئة مسئولة عن أمن البلاد الداخلى، وتأمين الشعب الأمريكى ضد التهديدات الإرهابية. ويعد هذا من المهام الحرجة للأمن القومى للشعب الأمريكى التى تحتاج إلى تنظيم مكثف وتعاون وثيق على نطاق واسع مع كافة الوكالات الفيدرالية والمحلية لتقليل احتمالات تنفيذ عمليات إرهابية تستهدف أمن وسلامة الشعب الأمريكى.

كما أن المجلس يقوم بتأكيد تنظيم كافة الأنشطة التى تقوم بها كافة الأجهزة والوكالات الحكومية المنوط بها تنفيذ الإجراءات الفعالة والمؤدية إلى استقرار أمن البلاد الداخلى.

اللجنة الأساسية لمجلس أمن البلاد الداخلى (HSC/PC)
The Homeland Security Council Principals

وتتشكل هذه اللجنة من:

- مساعد الرئيس للأمن الداخلى . وهو منصب جديد تم استحداثه بعد الأحداث الأخيرة، وهو المسئول عن أعمال تلك اللجنة، ويقوم بإعداد جداول اجتماعاتها، وبعرض نتائج أعمالها على الرئيس.
- وزير الدفاع.
- المحامى العام.
- وزير الخزانة.

---

(1) HSPD, 1, Organization and Operations of the Homeland Security Council, 29 Oct 2001.

- وزير الصحة.
- وزير النقل.
- مدير مكتب الإدارة والميزانية.
- رئيس أركان الرئيس.
- رئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA) .
- رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI) .
- رئيس إدارة الطوارئ.
- مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى.

هذا بالإضافة إلى العديد من الخبراء والمختصين والذين يدعون لحضور الاجتماعات، وذلك حينما تكون إحدى الموضوعات، والتى تدخل فى نطاق مسئولياتهم، معروضة على المجلس وهم:

- وزير الخارجية
- وزير الداخلية
- وزير الزراعة
- وزير التجارة
- وزير العمل
- وزير الطاقة

وباقى رؤساء الوكالات الفيدرالية والمحلية. وذلك طبقًا لجدول اجتماعات المجلس والذى يقوم بإعداده مساعد الرئيس لشئون الأمن الداخلى، مع ملاحظة أن موضوع الإرهاب الدولى واحتمالات حدوثه داخل الولايات المتحدة على رأس موضوعات جدول اجتماعات المجلس.

مسئوليات اللجنة الأساسية لمجلس أمن البلاد الداخلى

- يضع السياسة العامة لأمن البلاد الداخلى، ثم يقوم باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتنفيذ تلك السياسة بعد موافقة الرئيس عليها، وتشمل تلك الإجراءات على كافة النواحى التنظيمية والتنسيق ومتابعة التنفيذ مع كافة الجهات المتعددة والمشتركة فى تنفيذ تلك السياسة داخل الحكومة الفيدرالية، هذا بالإضافة أيضا لسلطات الولايات المحلية، كما يقع عليها أيضا مسئولية إيضاح وتحليل السياسة الأمنية وذلك للتأكد التام من الاستجابة الكاملة لقرارات الرئيس فى هذا الشأن.

obeikandl.com

– ويؤسس المجلس عددًا من اللجان الفرعية من وجهة نظر التخصصات المطلوبة لإقرار سياسة الأمن الداخلى، على أن يقوم برئاسة كل لجنة مسئول من مكتب أمن البلاد الداخلى كالآتى[1]:

١ – لجنة الرقابة والمخابرات والكشف.

٢ – لجنة التخطيط والتقييم والتدريب.

٣ – لجنة التحقيقات ودعم القانون (منع مخالفة القانون).

٤ – لجنة مراقبة أسلحة التدمير الشامل.

٥ – لجنة تأمين مصادر البلاد الطبيعية والحدود والفضاء.

٦ – لجنة تأمين المواصلات المحلية.

٧ – لجنة تطوير الدراسات والأبحاث.

٨ – لجنة الاستعدادات الطبية.

٩ – لجنة إدارة الاستجابة الفورية للتهديدات الداخلية.

١٠ – لجنة التداعيات الاقتصادية.

١١ – لجنة الشئون العامة للمواطنين.

ولنائب الرئيس حضور كل أو جزء من هذه الاجتماعات.

مرشد نظام التأمين الداخلى للبلاد Homeland Security System

فى ١١ مارس ٢٠٠٢ – أصدر الرئيس الأمريكى توجيها بوضع مرشد لنظام التأمين الداخلى للبلاد، يكون قادرًا على توفير الإنذار الموقوت بأشكال التهديد الإرهابى، وتوصيف حالات الخطورة من وقوع تلك الأعمال بحيث يهدف فى النهاية لتقليل التعرض للأهداف الاستراتيجية داخل وخارج الولايات المتحدة، وزيادة استعداد العناصر المخصصة لوقاية تلك الأهداف وتدريبها على القيام بواجباتهم.

كما يهدف هذا النظام أيضا إلى وضع أنماط محددة أو مفردات عامة بحيث تصدر بشكل موحد، وتعكس حالة التهديد ودرجتها، وتحدد أيضا الإجراءات الواجب اتباعها مع كل حالة. وذلك فى شكل نظام إنذار متدرج إلى خمس درجات، تتدرج فى شده درجة الخطر من الدرجة أو المستوى الأقل وحتى تصل للمستوى الأخطر. وربط كل درجة

---

(1) Executive Order 13228.

obeikandl.com

بإجراءات محددة يقوم بها كل مسئول فى موقعة، وكل مواطن سواء فى منزله أم فى مقر عمله. كل ذلك يتم بشكل تلقائى فور صدور الإنذار بالدرجة المحددة، وقد أعطيت ألوان يرمز كل لون إلى درجة الخطر على الوجه الآتى:

١ - **اللون الأخضر** : يعنى أن هناك احتمال وقوع عمل إرهابى.

٢ - **اللون الأزرق** : يعنى أن الاحتمال السابق يزداد.

٣ - **اللون الأصفر** : يعنى أن هناك هجوما إرهابيا محددا.

٤ - **اللون البرتقالى** : يعنى أن الاحتمالات فى ازدياد.

٥ - **اللون الأحمر** : يعنى أن الأعمال الإرهابية وشيكة الحدوث.

وقد تحددت النقاط الاسترشادية للواجبات والمسئوليات لكل الجهات والوكالات والإدارات الفيدرالية، وعليها اتخاذ الإجراءات المحددة لتقليل التعرض واتخاذ رد الفعل المناسب فى مواجهة كل تهديد وطبقًا للدرجة المحددة كالأمثلة التالية:

١ - الحالة أخضر: Green

تعلن هذه الحالة بورود إنذار عن احتمال وقوع عمل إرهابى - بدرجة تأكيد منخفضة، وفى هذه الحالة تقوم الجهات المختصة الفيدرالية / المحلية باتخاذ الآتى:

(أ) مراجعة خطط الوقاية والمعدة مسبقًا.

(ب) التأكد من أن الأفراد قد أتمو التدريب الصحيح لواجباتهم.

(جـ) اتخاذ إجراءات تقليل تعرض المنشآت لأى هجوم إرهابى.

٢ - الحالة أزرق: Blue

وهذه الحالة تعنى ازدياد احتمالات الخطر بشكل عام عن الحالة السابقة . وعلاوة على الإجراءات التى تمت فيها يضاف إليها الإجراءات التالية:

(أ) مراجعة نظم الاتصالات المخصصة للطوارئ ووجود نظم جيدة للاتصال مع المسئولين.

(ب) مراجعة خطط الطوارئ.

(جـ) تزويد المواطنين بالمعلومات الضرورية اللازمة والتى تقوى استعدادهم للعمل بشكل صحيح.

٣ - الحالة أصفر: Yellow

وهذه الحالة تعنى أن هناك هجوما إرهابيا محددا. وتضاف على الإجراءات السابقة الإجراءات التالية:

(أ) زيادة وتشديد الرقابة والحراسة على المواقع الحرجة.

(ب) تنسيق خطط الطوارئ مع العناصر المخصصة.

(جـ) تنفيذ خطط الطوارئ.

٤ - الحالة برتقالى: Orange

وهذه الحالة تعنى ارتفاع احتمالات الهجوم الإرهابى وبخطورة أشد، ويضاف الإجراءات التالية:

(أ) تنسيق الخطط الضرورية مع الجهات الأمنية المخصصة.

(ب) اتخاذ إجراءات احتياطية إضافية.

(جـ) تنفيذ خطط الطوارئ، والتحرك للأماكن التبادلية المعدة لذلك.

(د) تقييد حركة الأفراد فى المنشآت الحرجة وقصرها فقط على الضروريين فقط.

٥ - الحالة أحمر: Red

وتعنى أن الموقف أصبح بالغ الخطورة، ويتم زيادة الإجراءات بالآتى:

(أ) تحريك العناصر الخاصة إلى الأماكن المخصصة.

(ب) السيطرة التامة على كافة وسائل المواصلات (البرية / البحرية / الجوية) وتوفير أقصى درجات الحراسة والوقاية.

(جـ) غلق كافة الأماكن الحيوية / الحكومية / العامة.

openkanal.com

وقد تم تكليف المحامى العام[1] ورئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA) بالعمل بشكل موحد ومنسق فى تقييم التقديرات الواردة بشأن الأخطار المحتملة، وإخطار الرئيس ونائب الرئيس بها على أن يكون المحامى العام هو الشخص المسئول بعد تقرير كل الاعتبارات بإعلان (درجة التهديد) على البلاد، وعليه أن يتأكد أن المسئولين المختصين بالدولة لديهم علم تام بدرجة الحالة المعلنة.

مقاومة الإرهاب وقوانين الهجرة

Combating Terrorism Through Immigration Politics

أصدر الرئيس الأمريكى فى سلسلة الإجراءات التى تم اتخاذها عقب أحداث ١١ سبتمبر توجيهات[2] خاصة بالسياسة القومية الأمريكية لقوانين الهجرة:

١ – اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع دخول المشتبه فيهم أو احتجازهم أو الاعتقال أو الترحيل من الولايات المتحدة.

٢ – اعتبارًا من أول نوفمبر ٢٠٠١ تم تكليف المحامى العام وبالتنسيق مع رئيس وكالة المخابرات المركزية وعدد من الإدارات المختصة لوضع منسق مع الوكالات المركزية بحيث يضمن:

(أ) حرمان أى فرد من دخول الولايات المتحدة يشتبه فى كونه على اتصال أو يدعم الأعمال الإرهابية.

(ب) تحديد – احتجاز – اعتقال أى شخص موجود حاليًا فى الولايات المتحدة من المشتبه فيهم اتصل بالعناصر الإرهابية.

٣ – تقوم أيضا بإعادة النظر بالتنسيق مع رئيس إدارة خدمات الهجرة (INS) .
The Commissioner of The Immigration and Naturalization Services.

فى مراجعة الإجراءات لدخول الأجانب للولايات المتحدة بحيث تضمن عدم إساءة استخدامها، مثل برامج التعليم للطلاب الأجانب فى الولايات المتحدة، هذا بالإضافة

---

(1) Homeland Security Presidential Directive – 3, March 11, 2002.

(2) Homeland Security Presidential Directive – 2 October 29. 2001.

بالتنسيق مع حكومتى كندا والمكسيك فيما يخص الدخول للولايات المتحدة من المنافذ البرية، والتاكد من أن الحد الأقصى من الإجراءات الدقيقة تتم قبل السماح بالدخول عبر المنافذ الجمركية البرية على طول خطى الحدود (الأمريكية / الكندية) (الأمريكية / المكسيكية).

ويتضح لنا من العرض العام لتلك الإجراءات الجديدة والتى تم اتخاذها فى الولايات المتحدة بشان الأمن الداخلى والتى أصبحت سارية المفعول بشكل كامل اعتبارا من يوليو ٢٠٠٢، أنها تعكس اتجاها واضحا بأن تكون هناك آلية أخرى تحت إشراف الرئيس الأمريكى مباشرة لإحكام السيطرة الأمنية الداخلية، وهى موازية فى نفس الوقت للآليات الموجودة فى مجتمع المخابرات الأمريكى، مما تثير الشكوك حول ما حدث فى ١١ سبتمبر وحقيقة المنفذين خصوصًا فى غياب أية تحقيقات رسمية معلنة[١] حول هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك توسيعا فى السلطات للجهات المختصة داخل الولايات المتحدة ضد الأجانب فهى تعطى لتلك الجهات الحق فى (اعتقال / احتجاز / استجواب / ترحيل) أى أجنبى لمجرد الشك فيه أو فى أى تصرف يبدر منه.

تداعيات الأزمة :

لقد انفجرت العديد من الأزمات المثيرة من جراء تكتم الإدارة الأمريكية حول حقيقة ما حدث قبل الحادى عشر من سبتمبر ، وتناقض تصريحات المسئولين فى الإدارة الأمريكية حول ما أثير من تواجد معلومات عن إنذار كانت تكفى لإحباط الهجوم الإرهابى .

وقد تناولت الصحف الأمريكية هذا الموضوع من نواحى متعددة فقد أشارت إحدى الصحف[٢] إلى إتهام وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) بأنها كان لديها معلومات كاملة عن المشتبه فيهم من منفذى العمليات الإرهابية ، إلا أنها قامت بإخفائها ولم تقم بإخطار أجهزة مجتمع المخابرات الأمريكى عن تلك المعلومات .

---

(1)Muriel Mirak, Sept. 11 "Who Knew What". Debate Misses the Point. HR - May 31, 2002.

(2)Washington Post, June 3, 2002

وأشارت أيضا بأن رئيس وكالة المخابرات المركزية أطلع الرئيس الأمريكى فى ١٦ أغسطس ٢٠٠١ عن احتمالات تنفيذ عمليات ارهابية ضد الولايات المتحدة.

كما أذاعت محطة سى أن إن[١] أنباء عن قيام الخبراء الفنيون بمكتب المباحث الفيدرالية (FBI) بتدمير معلومات مخابرات هامة تم انتاجها بواسطة أجهزة الرقابة الالكترونية عن بن لادن، وذلك عن طريق الخطأ فى التعامل مع تلك المعدات الفنية. « يصعب قبول مثل هذا التبرير غير المعقول على الإطلاق» هذا بالإضافة لما نشرته المجلة أيضا عن تبادل الاتهامات بين المكاتب الفنية والالكترونية المتخصصة فى وسائل التجسس الفنية وا لمتعددة داخل مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI) بأنه قد تم تدمير فنى لمعلومات مشابهة.

ولعل أخطر ما هو موجود فى هذا السياق أيضا تلك المذكرة المكونة من ١٣ صفحة والشهيرة بمذكرة رولى[٢] (Coleen Rowley) – وهى موظفة تعمل كرئيس لفرع مكتب المباحث الفيدرالية (FBI) فى مدينة مينا بوليس الأمريكية، وكانت قد قدمت تلك المذكرة إلى رئيس مكتب التحقيقات ا لفيدرالى كما قدمت نسخا منها إلى أعضاء الكونجرس من الحزبين الجمهورى والديمقراطى . **وقد اتهمت الموظفة صراحة فى التقرير بأن مكتب التحقيقات الفيدرالى قام عمدا بإيقاف اتخاذ اجراءات احباط عملية ١١ سبتمبر قبل حدوثها مما يعنى إنه كان بإمكانه تفادى كل شىء لو أراد.**

وقد أثار هذا التقرير ضجة كبرى فى الولايات المتحدة، مما دعى الكونجرس إلى تشكيل لجنة تحقيق مع أجهزة المخابرات حول هذا التقصير إن صحت تلك الاتهامات.

ونحن نعتقد أنه هناك الكثير من الأسرار وما زال الغموض يكتنف المعلومات حول حقيقة ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر ، و أن الأمر سوف يظل غامضا لفترة طويلة قبل أن تتكشف الحقائق الكاملة عن حادثة الألفية الثالثة، والتى فرضت نفسها بالتحليل والدراسة فى هذا الكتاب نظرا لإرتباطها التام بموضوعه وهو أجهزة المخابرات الأمريكية وبها أيضا الكثير من ا لنقاط والمرتبطة أيضا من ا لناحية الفنية بعلم ا لمخابرات الحديث، وقد أتى هذا الحادث الرهيب ليضيف الكثير لعالم الأسرار والغموض عالم المخابرات.

---

(1) CNN Com, 2002, US. May 29

(2) TIME, May , 27. 2002.

وزارة الأمن الداخلى

The Department of Homeland Security

يتضح لنا مما سبق أن الرئيس الأمريكى قد أصدر توجيهان لتنظيم شئون الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة وذلك عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فقد أصدر فى ٨ أكتوبر ٢٠٠١ توجيها بإنشاء مكتب الأمن الداخلى مع استحداث وظيفة مساعد الرئيس لشئون الأمن الداخلى ليكون رئيسا لهذا المكتب، ثم أصدر توجيهًا آخرًا فى ٢٩ اكتوبر ٢٠٠١ باستحداث هيئة جديدة للاشراف على شئون الأمن الداخلى برئاسة مساعد الرئيس لشئون الأمن الداخلى.

وفى السابع من يونيو ٢٠٠٢ أعلن عن اقتراحه بانشاء وزارة جديدة للأمن الداخلى فى الولايات المتحدة. ويعد هذا الاقتراح بالتعديل الثالث لنظام الأمن الداخلى فى خلال ٧ شهور، مما يعكس انطباعا بأن هناك شئ ما وعلى درجة كبيرة من الخطورة يهدد الأمن داخل الولايات المتحدة.

وقد أوضح الرئيس الأمريكى ذلك فى خطابه الذى حدد فيه الخطوط العريضة لتنظيم تلك الوزارة الجديدة حيث أكد على أن امريكا تواجه عدوًا مخفيًا يمتلك مجموعة واسعة من الأسلحة، وعلى ذلك فإن أمريكا تحتاج الآن إلى جهة حكومية و احدة تكون مسئولة تماما وبشكل مركزى عن الأمن الداخلى للبلاد.

وقد تحددت الخطوط العريضة لمسئوليات تلك الوزارة والتى سوف تستلزم موافقة الكونجرس عليها لإقرارها، بأن تكون هناك جهة حكومية واحدة مسئولة عن الأمن الداخلى بما فى ذلك حماية الحدود البرية والبحرية ووسائل النقل بكافة أنواعها وتامين البنية الأساسية الحرجة للولايات المتحدة، بالإضافة لقيام تلك الوزارة الجديدة بكافة أعمال التنسيق والاتصالات وتنظيم كافة الجهود الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين لتكون على أهبة الاستعداد لمواجهة التهديدات، مع توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتنفيذ ذلك.

كما تكون الوزارة مسئولة أيضا عن حماية الشعب الأمريكى من أسلحة التدمير الشامل (البيولوجية / الكيميائية / النووية / الإشعاعية).

التنظيم المقترح للوزارة الجديدة : الشكل (٢٤)

تحتوى الوزارة الجديدة على ٤ أقسام رئيسية كالآتى :

١ - قسم تحليل المعلومات وتأمين البنية الأساسية .

٢ - قسم الإجراءات المضادة للهجوم الكيميائى - البيولوجى - الاشعاعى - النووى.

٣ - قسم استعدادات الطوارئ ورد الفعل .

٤ قسم تأمين الحدود ووسائل النقل .

١ - قسم تحليل المعلومات وتأمين البنية الأساسية :

1-Division of Information Analysis and Infrastructure Protection

ويقوم هذا القسم بتحليل كافة المعلومات الواردة من مصادر المعلومات المتعددة الصادرة من أجهزة المخابرات .

- **وكالة المخابرات المركزية** CIA
- **وكالة الأمن القومى** NSA
- **مكتب التحقيقات الفيدرالى** FBI
- **وكالة مخابرات الدفاع** DIA

على أن تقوم الإدارة بتجميع كل تلك المعلومات تحت سقف واحد، وذلك لتقييم كافة الأخطار المحتمل أن تتعرض لها البلاد فى الداخل ، كما تقوم بدراسة طرق التأمين الكامل لكل الأهداف الهامة فى الدولة بما فى ذلك المنشات الحرجة ومصادر المياه والطعام ونظم الزراعة ونظم الاتصالات بأنواعها والبنوك والطاقة بأنواعها (الكهربائية/ النووية / الغاز / البترول) ، كما تقوم بتأمين الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات والطرق النهرية والصناعات الكيماوية ومناطق شحن البضائع والبريد.

٢ - قسم الإجراءات المضادة للهجوم (الكيميائى - البيولوجى - النووى - الاشعاعى)

2 – Division of Chemical, Biological, Nuclear and Radiological Counter Measures

تعتبر الوزارة هى الجهة التى سوف تقود كل أجهزة الدولة لمواجهة هذه التهديدات الخطيرة ، وتشترك معها كافة المعامل الموجودة فى الدولة والوزارات المختصة.

تنظيم وزارة الأمن الداخلى

The Department of Homeland Security

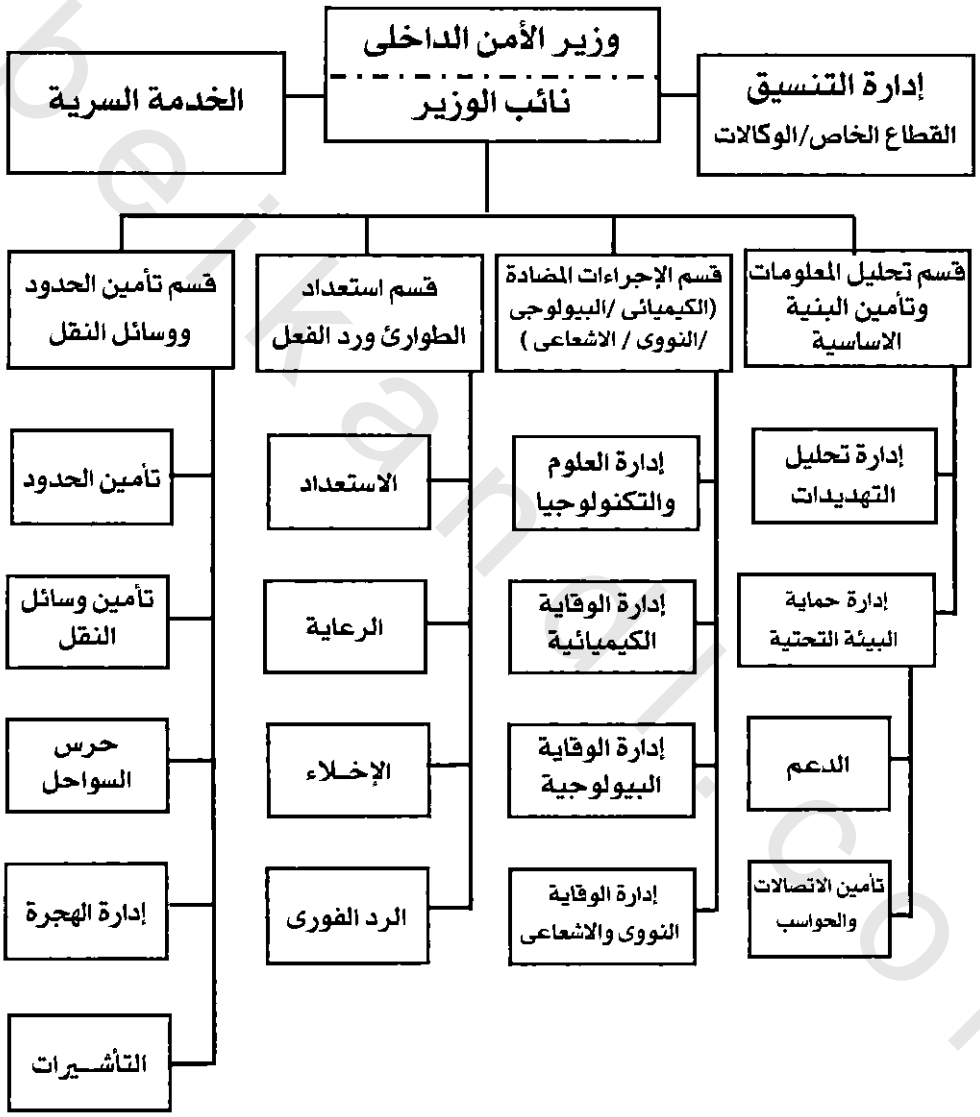

(شكل رقم ٢٤)

٣ - قسم استعدادات الطوارئ ورد الفعل :

3- Division of Emergency Preparedness and Response

- اتخاذ اجراءات مواجهة الكوارث .
- تخزين المواد الاستراتيجية والأساسية لمواجهة الطوارئ (مواد الإغاثة - الأدوية والأمصال - المهمات الطبية)

بالتنسيق مع باقى الأجهزة الفيدرالية .

٤ - قسم تأمين الحدود ووسائل النقل (الكيميائى - البيولوجى - النووى - الاشعاعى)

4 – Division of Border and Transportation Security

ويتولى هذا القسم بشكل مركزى ممارسة السيطرة الأمنية على كل عمليات تأمين الحدود، ووسائل النقل وحرس السواحل والجمارك وإدارة الهجرة والجنسية وأقسام الصحة البيطرية والحجر الزراعى، بما يكفل كافة أوجه السيطرة على الحدود والتى يبلغ طولها (٥,٥٢٥ ميل مع كندا) و(١.٩٨٩ ميل مع المكسيك) و(٩٥,٠٠٠ ميل الحدود البحرية).

تلك هى الخطوط الأساسية لوزارة الأمن الداخلى الجديدة والتى عرضت على الكونجرس الأمريكى فوافق عليها.

obeikandl.com

خاتمة

ومازال الجدل دائرا فى الولايات المتحدة حول ما حدث خاصة بعد تبادل الاتهامات بين اثنتين من أكبر أجهزة مجتمع المخابرات الأمريكى، وهما وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالى، حول ما نشر من معلومات عن وجود مؤشرات لدى تلك الأجهزة قبل الحادى عشر من سبتمبر . . وهناك الكثير من التناقضات حول تلك المعلومات، وسيجد القارئ أمامه العديد من التساؤلات بعد استعراضه لنظم عمل تلك الأجهزة الضخمة والمجالس الفنية المتعددة والمتخصصة فى مجالات المخابرات والمعلومات

فهل من المعقول أن تُنفَّذَ تلك الضربة دون تخطيط دقيق ودراسات علمية للأهداف واستطلاعها والتعرف على البيانات الفنية للاقتراب إليها ؟! ألا يحتاج ذلك وقتا طويلا واتصالات واجتماعات متعددة؟ فأين كانت أجهزة المخابرات كل هذه الفترة ؟!

ثم لابد أنه قد توفر لدى المخططين لتلك العملية خبرة عميقة بالعمليات الخاصة المركبة، وتوفر لهم أيضا معلومات حساسة للغاية عن نظم الدفاع الجوى، ونظم الاتصالات الرئاسية بالغة السرية، ومعلومات كاملة ودقيقة عن نظم الدفاع عن البنتاجون المتعددة (الجوية والفضائية) بما ليس له مثيل فى العالم فهو رمز القوة العسكرية الأمريكية، إذ كيف تم اختيار زاوية اقتراب الطائرة المهاجمة بأن تكون نفس زاوية دخول طائرات الهليوكبتر العسكرية لهبط البنتاجون [أنظر الملحق] مع تأخير زمنى بعد الضربة الأولى فى نيويورك حتى يتجمع به كبار الشخصيات العسكرية .

هل يتم التدريب على ذلك فى مدارس الطيران الخاصة بالولايات المتحدة ؟!!

وستبقى كل هذه التساؤلات مطروحة لحين انتهاء التحقيقات السرية التى يجريها الكونجرس حاليا مع أجهزة المخابرات !!

ولكن هل سيتم الإعلان عن حقيقة ما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ؟

أم سيكون الأمر مشابها لتحقيقات ما حدث فى ١٦ سبتمبر ١٩٢٠م (أول حادث إرهابى فى العالم) حين انفجرت سيارة ملغومة فى الحى التجارى (وول ستريت) وراح ضحيتها ٣٥ شخصا وجرح المئات، ولم يُعلن حتى الآن من هم منفذو تلك العملية ! ! !